المصالحة الوطنية وآليات الدعم

محمد عمارة محمد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – جامعة صبراتة
EMAIL: elgadie2@gmail.com

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز الوسائل الممكنة التي يمكن من خلالها عمليا تحقيق المصالحة الوطنية بين الليبيين، والانتقال نحو دولة السلام والتعايش السلمي، تعتمد هذه الدراسة على المنهج التأريخي من خلال رصد الظاهرة عبر مراحل تطورها، والمنهج الوصفي التحليلي، تناولت هذه الدراسة قضية المصالحة الوطنية من خلال البحث في الدعائم الممكنة في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال مقاربة معرفية قضائية مادية، تعالج قضية جد معقدة في ظل واقع تغيب فيه على المستوى المعرفي والثقافي أبرز قيم المصالحة التي يحتاجها المجتمع الليبي.

Abstract:

This study aims to identify the most practical means to achieve national reconciliation among Libyans and transition toward a state of peace and peaceful coexistence. The study employs a historical approach by tracing the phenomenon through its stages of development, alongside a descriptive-analytical methodology. It addresses the issue of national reconciliation by exploring potential pillars for achieving it through a judicial and material knowledge-based approach. The study tackles a highly complex issue in a context where the most essential values of reconciliation, needed by Libyan society, are absent at the cognitive and cultural levels.

مقدمة

لقد مضت ثلاث عشرة سنة على عملية التغيير السياسي الحاد داخل ليبيا بكل ما لها وما عليها وما أنتجته الحروب التي اندلعت بعد 2011 ،وما آلت إليه من انقساماً كبيراً بين الليبيين، مما ترتب عن ذلك نشوء حالة من الاختلاف بينهم و إحداث شرخ كبير في نسيج اللحمة الوطنية لليبيين، فقد تراكمت الخلافات وازدادت حدتها بينهم، وسالت أنهار الدم في أكثر من منطقة فقد بلغت حدا كبيرا إلى درجة أصبح الخوف على مستقبل البلد هاجسا قائما لا يمكن تجاهله، الأمر الذي يجعل من البحث عن سبل كفيلة بتحقيق المصالحة بين المتشاحنين في ليبيا أمرا واجباً تقتضيه الضرورة الوطنية.

غير أن الطريق نحو المصالحة الوطنية الليبية، يقع بين السهل الممتنع، أي بين سهل يراه البعض في الطبيعة الاجتماعية التي يتمتع بها الليبيين، وبين سياسيين يسخرون المخزون الاجتماعي في

صراعاتهم السياسية، مما أحدث تأثيرا كبيرا على طبيعة تلك العلاقة التي أصبحت اليوم تعيش حالة من الانقسام، مع بروز مراكز قوة ونفوذ تفوقت على المنطق الاجتماعي بل جعلت منه الغطاء الذي تتحرك فيه، أما بغطاء التهميش والإقصاء، أو بمنطق المنتصر والمهزوم، لأن المصالحة الوطنية ليست مرحلة عابرة، مرتبطة بدورة سياسية واحدة لحكومة أو مجلس رئاسي أو برلمان،أو مبادرات وقتية (منطق الفزعة)، بل هي مرحلة متكاملة طويلة المدى، ومطلب أساسي لبناء الدولة ومستقبل استقرارها.

لذا تحتاج عملية نجاح المصالحة الوطنية في أي مجتمع، إلى تربة تحتضنها وتنمية تساعد على توطينها في الممارسة، أي غرس مفهوم المصالحة الوطنية بكل أبعادها ومضامينها ضمن الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والمجتمع معاً، ولعل من المداخل الأساسية لترسيخ المصالحة المجتمعية وتعزيز وجودها ترسيخ ثقافة ديمقراطية تكفل العيش المشترك وتصون تماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، والأهم أن تصوغ لنا علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والثقافية، لذلك يرتبط نجاح عملية المصالحة في أي مجتمع بنوعية الثقافة السائدة فيه، لأن نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا من وجهة نظري، مرتبط بمدى ترسخ مبادئ المصالحة الأساسية في الثقافة الليبية، التي تدور حول التسامح والتعايش المشترك وقبول الآخر، وبالإضافة إلى مدى ترسخ ثقافة المواطنة التي اعتبرها من أهم السبل الكفيلة لمواجهة المتغيرات والتحولات المجتمعية من حروب وأزمات.

أن التركيز على بناء الإنسان كمواطن فاعل من خلال زيادة الفرص المتاحة أمامه وتنمية وترسيخ الشعور بالولاء والانتماء للوطن والابتعاد عن جميع الانتماءات الأخرى، لأن الاهتمام «برأس المال البشري» يُعدٌ المخزون الاستراتيجي لأي دولة تتطلع لبناء مستقبل يسوده السلام والوئام بين أبنائه.

أولا:أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها تعالج قضية معقدة جداً في ظل واقع تغيب فيه على المستوى المعرفي والثقافي أبرز قيم المصالحة التي يحتاجها المجتمع الليبي، خاصة على مستوى النخب السياسية الليبية، حيث أكدت السنوات الماضية ترسخ ثقافة المغالبة وثقافة الغنيمة وتقاسم السلطة بمنطق المنتصر والمهزوم في ظل غياب قيم التسامح والعيش المشترك، والتي تحتاج اليوم من صناع القرار ضرورة التفكير في استحداث مركز متخصص يقوم على إعادة بناء منظومة القيم داخل المجتمع بما يحقق المصالحة الوطنية.

ثانيا:إشكالية الدراسة

المصالحة الوطنية ليست مجرد تعبير عن مرحلة، وإنما هي مشروع طويل الأمد، كيف ذلك؟

إن ما تمر به ليبيا من صراعاً وانقساماً سياسياً أفرزته المرحلة الانتقالية التي تدخل عامها الثالث عشر والتي تسببت في شرخ اجتماعي كبير بين الفرقاء الليبيين سياسيا واجتماعيا، حيث أثبتت التجربة بأن النخب السياسية الليبية تعيش حالة من التسحر الفكري والغياب الواضح لثقافة الاختلاف والتعايش

السلمي في وطن يجمعنا، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحروب بين الإخوة، وما ترتب عن تلك الحروب من دمار في الأرواح والأموال، مما يدفعنا أن نطرح السؤال التالي: **(ما هي الوسائل الممكنة لتحقيق المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي؟).**

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز الوسائل الممكنة التي يمكن من خلالها عمليا تحقيق المصالحة الوطنية بين الليبيين، والانتقال نحو دولة السلام والتعايش السلمي.

رابعا: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التأريخي من خلال رصد الظاهرة عبر مراحل تطورها، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتحليلها من خلال الجهد النظري بتحليل جوانب الدراسة، للوصول إلى خلاصة نعتقد أنها تساهم في تشخيص الواقع ووضع الحلول.

خامسا: محاور الدراسة

تطرح هذه الورقة قضية المصالحة الوطنية وآليات الدعم من خلال مقاربة معرفية ثقافية نحاول من خلالها الإجابة على السؤال المطروح في هذه الورقة، حيث تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور أساسيه على النحو التالي:

– المحور الأول: يتناول مفهوم المصالحة الوطنية وأهميتها في المجتمع الليبي في إطار نظري نتعرض فيه إلى مفهوم المصالحة الوطنية التي أصبحت اليوم مطلب حقيقي وطريق نحو السلام وبناء الدولة.

– المحور الثاني: يبحث في إيجاد إطار عملي يتضمن آليات فعلية ممكنة لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية على أرض الواقع من خلال البحث عن السبل والطرق الكفيلة بذلك من خلال عرض وسائل الدعم الممكنة لنجاح المصالحة الوطنية، حيث نقترح مجموعة آليات تدعم في اعتقادنا عملية المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، والتي نجملها في دعائم معرفية وقضائية ومادية.

– المحور الثالث: يدرس على العلاقة بين آليات الدعم والمصالحة الوطنية، من خلال وسائل الدعم المعرفية التي تركز على منظومة القيم داخل المجتمع الليبي، والتي يتطلب إعادة ضبطها من خلال إيجاد مراكز وقنوات تنشر ثقافة المصالحة داخل المجتمع الليبي، لكي يتحول هذا المطلب إلى ثقافة معرفية بأهمية المصالحة والتعايش السلمي بين الليبيين بالرغم من الاختلافات والانقسامات التي نعيشها إلا أن ما يجمعنا نحن الليبيين أكثر مما يفرقنا، بالإضافة إلى غياب واضح لمفهوم التسامح والمساواة والعدالة الاجتماعية في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي، كما تشير بعض الدراسات

بالخصوص، إلى دعائم قضائية تعمل على كشف الحقائق من خلال عدالة انتقالية تجمع بين العقاب والعفو، إلى دعائم مادية تتمحور حول خلق مناخ تنموي يركز على إعطاء أكثر صلاحيات وميزانيات إضافية للبلديات لمعالجة الكثير من القضايا التي تخدم عملية المصالحة الوطنية، من خلال خلق برامج تنموية تساهم في تخفيف المعاناة على المواطن بالتنسيق مع المفوضية العليا للمصالحة الوطنية.

المحور الأول

مفهوم المصالحة الوطنية وأهميتها

أولا: مفهوم المصالحة

يتبادر إلى بعض الأذهان أن مشروع السلام والمصالحة الوطنية هي فقط لمعالجة لما حدث بعد ثورة 2011 متناسيين أن هذه الثورة وما حدث فيها[1]، هي نتاج منطقي للثقافة السائدة في المجتمع الليبي عبر العقود الماضية، لأن ما يحدث من تصرفات وسلوكيات هي ليست وليدة اللحظة بل لها مقدمات مترسخة في أذهان الناس، وهو ما نلتمسه اليوم من أفعال وسلوكيات تدل على ثقافة الانتقام والمغالبة والمنتصر للماضي، والكثير من الأحداث والشواهد التي تدل على ذلك.

إن مصطلح المصالحة مفهوم متعدد الأبعاد من حيث التعريف به، وخاصة في عدم ربطه بالجوانب المعرفية التي تغطي معنى المفهوم، فمثلا في مجال علم النفس تعني: المصالحة مع الذات، وفي المجال الاجتماعي تعني: المصالحة الأسرية، وفي المجال السياسي تعني المصالحة الوطنية؛[2] لأن مصطلح المصالحة هي من أصل كلمة الصلح الذي هو ضد الفساد، وهذا ما ورد في أصول اللغة التي تؤسس لكل كلمة بيان، ومعنى، ومضمون، ومفهوم.[3]

المصالحة في الاصطلاح الشرعي

هي مُعاهدة يُرفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها الخصوم إلى اتفاق بين المختلفين أي بمعنى وقف العنف بين الخصوم واللجوء إلى القواسم المشتركة لتأسيس ما يصبو إليه الطرفان، وهذا بحسب سبب النزاع أو الاختلاف.

المصالحة في الاصطلاح الإجرائي

هي إستراتيجية تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع أو الخروج من أزمةٍ ما، والتي قد تصيبها جراء أعمال العنف، أو ما شابهها، وهذا من شأنه أن يُمكن الدولة من استعادة السلم والأمن، والقضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة[4].

ثانيا: تعريف المصالحة الوطنية

هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة، ورأب الصدع، وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتناحرة، حيث إن المصالحة الوطنية في حقيقتها هي السعي المشترك نحو

إلغاء عوائق الماضي، واستمراريتها السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من أخطاء وانتهاكات، والعمل من قِبل الجميع على عدم اللجوء إلى العنف في معالجة الملفات المختلف عليها، والحث بشكل مستمر في النظر بتفائل إلى المستقبل، وذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبوادر غير المزيفة أو الكاذبة وذلك من خلال نشر ثقافة المعرفة بمقومات المصالحة الوطنية.

كما تعرف بأنها[5]المصارحة والمكاشفة والمساءلة والاعتراف، والعدل والقصاص، الاعتذار والقبول، الإنصاف والتعويض المجزي، كما أنها تقتضي في الحالة الليبية الشفافية والمصداقية والشجاعة في تحديد من هو المذنب في حق الشعب الليبي سواء كان فرد أو جماعة أو قبائل أو مدن.

ثالثا: أهمية المصالحة الوطنية

أن تجاوز الآثار والانقسامات والصراعات التي تركتها الحرب بعد 2011 لا بد من تحقيق العدالة الانتقالية أولا والمصالحة الوطنية ثانيا، بكون الثانية فريضة شرعية وضرورة دينية؛ والأول مرحلة قانونية انتقالية، لأن الثورات التي تنجح في تحقيق المصالحة الوطنية ستحقق أهدافها، فهي من أولويات العمل الوطني، وهي مسؤولية كافة أبناء الشعب، لا يجوز استفراد بها لون سياسي معين أو طائفة ذات أيديولوجية دينية معينه بمختلف مسمياتها ومناهجها، بل هي حق مجتمعي لكافة أبناء المجتمع الليبي أساسها العدل والإنصاف القائم على إعادة الحقوق إلى أصحابها، لكي تساعد على تماسك المجتمع ليتفرغ أبنائه إلى البناء والتنمية.

المحور الثاني

آليات دعم المصالحة الوطنية

أولا: دعائم معرفيه.

تُعّد المعرفة قدرة الفرد على استيعاب وإدراك ما يدور حوله من حقائق، والوعي في الحصول على المعلومات واكتسابها من خلال القيام بالتجارب أو الملاحظة والتأمل، لمعرفة الطريق لفهم الواقع ووضع الحلول له.

بما أن المعرفة هي أساس كل شي؛ لأنه لا يوجد جسر إخواني أو جسر علماني أو جسر ليبرالي أو جسر سبتمبر أو جسر قبلي أو جهوي بل الجسر موصفته محدده، بمعني عندما تذهب إلى الطبيب للعلاج لا يهم من تكون وأي توجه تحمل بل هو واجبه تحديد العطل في ذلك الجسم ثم أصلاحه.

لذا تحتاج عملية نجاح المصالحة الوطنية في أي مجتمع، إلى تربة تحتضنها وتنمية تساعد على توطينها في الممارسة، أي: غرس مفهوم المصالحة الوطنية بكل أبعادها ومضامينها ضمن الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والمجتمع معاً، لذلك يرتبط نجاح عملية المصالحة في أي مجتمع بنوعية الثقافة السائدة فيه لماذا؟

لأن نجاح المصالحة مرتبط بمدى ترسخ مبادئ المصالحة الأساسية في أذهان الناس والتي تدور حول التسامح والتعايش المشترك وقبول الآخر ومدى ترسخ ثقافة المواطنة التي هي من أهم السبل الكفيلة لمواجهة المتغيرات والتحولات المجتمعية من حروب وأزمات، ولهذا يجب علينا اليوم التركيز على بناء الإنسان ونشر ثقافة المعرفة بمفهوم المصالحة الوطنية؛ لأن هذا البناء سوف ينعكس إيجابيا على المواطن لأنه عندما يكون متشبع بتلك المعرفة سوف ينعكس ذلك في سلوكه مع الآخرين.[6]

إن بناء الإنسان المواطن الفاعل يتطلب زيادة الفرص المتاحة أمامه، من خلال تنمية وترسيخ الشعور بالولاء والانتماء للوطن، والتي يفترض أن تكون متوفرة في قنوات التنشئة الأساسية، بكونها تساعدنا على الابتعاد عن جميع الانتماءات الأخرى، لأن «رأس المال البشري» تُعدٌ المخزون الاستراتيجي لأي دولة تتطلع لبناء مستقبل يسوده السلام والوئام بين أبنائه.[7]

كما أن تجارب المصالحة في بعض الدول العربية والإفريقية(لبنان، الجزائر، المغرب، جنوب إفريقيا) هي تجارب دالة ويمكن الاستفادة منها وأخذ العبر والدروس منها في الحالة الليبية، غير أن تجربة جنوب إفريقيا (الحقيقة والمصالحة) تجربة رائعة وغير مسبوقة، إذ لم يكن يتصور أحد أن يقبل السود وهم الأغلبية الساحقة، الصفح والعفو عن البيض، وهم الأقلية الحاكمة المستعمرة، وهم الذين عذبوا السود أشد العذاب وأوغلوا في امتهانهم وإذلالهم، ولنا في رسولنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أسوة حسنة عندما قال لمن طرده وعذبه وشرد أهله وسفك دمائهم: (اذهبوا فأنتم الطلقاء).[8]

حيث تؤكد بعض الدراسات التي اهتمت موضوعاتها، بقضية الثقافة السائدة في المجتمع الليبي بعد 2011 على ضعف قيم المصالحة الأساسية التي يمكن البناء عليها في ظل غياب ثقافة القبول بالأخر وثقافة التعايش المشترك، وغياب حقيقي لقيم المواطنة التي تُعدٌ اليوم من دعائم نجاح عملية المصالحة ومن هذه الدراسات التي تؤكد قولنا:

1- **معوقات المواطنة لدى الليبيين9؛ تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة10.**

2- **الثبات والتغير في الثقافة السياسية الليبية بعد ثورة 17 فبراير.11**؛ وأيضا في **التنشئة السياسية في ليبيا ما بعد القذافي: دراسة تحليلية لقيم العيش المشترك في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي.12**

3- "**الثقافة السياسية وقضية المواطنة في المجتمع الليبي** " دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة جامعة عمر المختار وجامعة صبراتة نحو المواطنة.[13] والتي انصب اهتمام هذه الدراسات حول إبراز دور الثقافة السياسية في تجاوز أزمة ما بعد الثورة مع إشارة إلي بعض الأفكار الإيجابية المتعلقة بقيم المواطنة والمصالحة.

أما الدراسات التي اهتمت بموضوع المصالحة الوطنية بشكل مباشر منها على سبيل المثال لا الحصر.

1-المصالحة **الوطنية ودورها في تحقيق الاستقرار** السياسي **في ليبيا**، دراسة ميدانية على عينة من أبناء القبائل المتنازعة في الجنوب الليبي مدينة سبها نموذجاً[14]، والتي خلصت إلى أن لجان المصالحة لم تحقق نجاحا حقيقياً ينهي حالة الخلافات المتكررة والصراعات القبلية والمناطقية المستمرة في المجتمع، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحقيق المصالحة الوطنية خاصة المبنية على الحوار الوطني.

2- **المصالحة الوطنية وانعكاسها على التنمية في المجتمع الليبي**[15] حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك ترابط وثيق بين مفهوم المصالحة الوطنية والتنمية من خلال مساهمة المصالحة في توفير مناخ بشري متعايش سلميا ما يعني تحقيق أعلى دراجات التقدم الاقتصادي، كما تؤكد بأنه توجد العديد من الالتزامات الحاسمة لنجاح المصالحة أهمها (تحقيق العدالة الاجتماعية والتعويضات وعودة النازحين والمساءلة القانونية)، كما ترى بأن من أكثر الوسائل ملائمة لتحقيق المصالحة الوطنية من وجهة نظر أفراد العينة ما يلي:

- وجود أطراف محايدة لا علاقة لها بالنزاع أو أطراف النزاع.
- تغليب صوت العقل في جميع الأمور.
- الحوار والتفاهم.
- مفتاح المصالحة يكمن في شيوخ القبائل.

تأكيداً على ذلك وفي ظل واقع تغيب فيه على المستوى المعرفي والثقافي أبرز قيم المصالحة التي يحتاجها المجتمع الليبي، خاصة على مستوى النخب السياسية الليبية، حيث أكدت الثلاث عشرة سنوات الماضية ترسخ ثقافة المغالبة وثقافة الغنيمة وتقاسم السلطة بمنطق المنتصر والمهزوم في ظل غياب قيم التسامح والعيش المشترك، والتي تحتاج اليوم من صانع القرار ضرورة استحداث مركز متخصص يقوم على إعادة بناء منظومة القيم داخل المجتمع ليكون داعم لتحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيا: دعائم قضائية.

القضاء يلامس حياة الناس وشؤونهم ويحافظ على حقوقهم ويبعث الشعور بالأمن والاستقرار في المجتمع وتفعيله، ولكن في ظل الوضع الحالي مع انتشار التشكيلات المسلحة يُعدٌ عملها وحركتها مازالت خاضعة لتلك الضغوط ؛ لأن الواقع يشير إلى وجود بعض من:

- السجون خارج سيطرة السلطة القضائية تقع فيها حالات من التعذيب ومختلف الجرائم المنافية لحقوق الإنسان.
- سجناء سياسيين.
- ضعف فاعلية الشرطة القضائية.

- تحقيقات غير قانونية.
- صفقات مقابل الإفراج.

وبالتالي لا نستطيع أن نتحدث عن فاعلية ونزاهة القضاء في ظل هذا الوضع إلا بعد الوصول لحل كل التشكيلات المسلحة لتنقل كافة السجون تحت سلطة الدولة.

كما أن السير الحثيث في تطبيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، سيفتح المجال لعودة اللاجئين بالخارج، بعد توفير ضمانات المحاكمة العادلة لمن هو مطلوب للعدالة وسلامة من ليسوا مطلوبين للعدالة وتسوية أوضاعهم.

إن التفكير في وضع دعائم قضائية داعمة للمصالحة الوطنية يمكن تحقيقها، في اعتقادي، من خلال تفعيل دور العدالة الانتقالية من خلال مثلا:

- ضبط السجون وإعادة السيطرة عليها من قبل وزارة العدل والشرطة القضائية.
- السجناء الموجودين في الشرق يحاكمون في محاكم الغرب أو الجنوب والعكس.
- الإفراج عن السجناء السياسيين دون شرط أو قيد؛ لأن الرأي السياسي لا يعاقب عليه القانون.
- جرائم التصفية والتعذيب تقام لها محاكم خاصة، والتعويضات لا تتم بشكل مادي مباشر بل تمنح لهم في شكل احتياجات عينيه توفر لهم ضمان العيش الكريم.
- من 17 فبراير إلى 20 أكتوبر 2011 من جرائم ارتكبت من قبل رجال النظام السابق وما حدث بعد 23 أكتوبر من الجرائم الكبرى تحال لمحكمة الجنائية الدولية وتقوم بفرز القضايا، فقضايا جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة تترك للمحكمة الجنائية ولديها حق الاختصاص بموجب قرارات مجلس الأمن 70 و 73 بحيث لا يتم ابتزاز القضاء الليبي في مثل هذه القضايا.
- المحكمة الدولية هي التي تحدد وتقدم التحليل القضائي وتقرر ما يمكنها تبنيه من قضايا وما يجب أن ينظر فيها القضاء المحلي، بالتالي نضمن نزع فتيل الخلاف وتجنيب القضاء للابتزاز. ما دون ذلك من جرائم يتم إصدار عفو عام من الدولة بشرط أن يحتفظ ولي الدم بحقه في التقاضي، وهذا ما تحفظه له كل القوانين والأعراف الدولية.

ثالثا: دعائم مادية

بُعدٌ العامل المادي هو أحد أهم العوامل المحركة للاقتصاد، والاقتصاد هو قاطرة الدولة (يوجه السياسية ويحقق الأمن) وبالتالي فهو رافد رئيسي في عملية بناء الدولة وتفكيك التشكيلات المسلحة وتعزيز المصالحة الوطنية.

إن نجاح مشروع المصالحة الوطنية في بلد تعاقبت عليه الحروب منذ ثلاث عشرة سنة، تسببت في هدم آلاف المباني الخاصة والعامة، وسببت في تشريد آلاف من الليبيين بين الداخل والخارج، وعطلت الكثير من المشاريع التنموية التي لو تم تفعيلها لخففت الكثير من المشاكل على أبناء المجتمع الليبي.

ولنجاح الدعائم المادي يمكن وضع مجموعة من الخطوات العلمية، تكون رافدا من روافد نجاح مشروع المصالحة الوطنية على النحو التالي:

- تحريك عجلة الاقتصاد

- في البداية إحصاء عدد المدن التي تعتبر آمنة إلى حد كبير ويمكن أن تمارس مؤسسات الدولة عملها من خلالها في هذه المرحلة
- ضرورة وضع خطة قصيرة الأجل لإدارة شؤون الدولة الاقتصادية بما يحقق الحد الأدنى لسير عجلة الاقتصاد وذلك للتخفيف من المشاكل والمختنقات الحالية، واختيار مجموعة من المشروعات التي تسهم بشكل مباشر في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب.
- تحقيقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية توكل إلى البلديات تنفيذ القطاعات الخدمية على أن يشكل لها مجالس وزارية مختصة ترسم السياسات العامة للبلديات وتخصص لها الميزانيات من الحكومة.

- بناء الدولة من الأطراف

- يجب أن تبدأ المشاريع الخدمية في المدن الآمنة حالياً بحيث تعطى سلطة التعاقد للبلديات بما لا تتجاوز تكلفة المشروع 100 مليون دينار عن طريق مناقصات تقدم من شباب البلدية كفرص اقتصادية لهم.
- يجب أن ينطلق العمل في المشاريع التي تم التعاقد عليها من قبل الدولة قبل 17 فبراير 2011 في تلك المدن الآمنة، فلا حجة للشركات فيما يخص الأمن، هناك تعاقدات تزيد عن 80 مليار في مختلف مناطق ليبيا وأن لم تباشر أعمالها في تلك المدن تحال تلك المشاريع لشركات محلية لتحريك القطاع الخاص.
- تمنح للشركات التي تلتزم وتعود لعملها كل الأعمال الرافدة أو المغذية للشركة، ويمكن لشباب تلك المدن تولي إدارتها لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.
- مقاضاة الشركات التي ترفض العودة فأغلب العقود بين الدولة وتلك الشركات بها نص واضح وصريح بأنه لا يحق لأي شركة مغادرة جهة العمل قبل إخطار الجهة المتعاقدة معها وهذا لم يحدث مع أغلبها.

- المناطق الحرة

- هناك ما يسمى بالشكل الحكومي المرتبط بتنمية الأطراف والتنمية المكانية وله علاقة بالآمن القومي، ولهذا نقترح تأسيس أربع مناطق حرة كالآتي :
- عدد إثناء مناطق حرة في الجنوب
- منطقة حرة في امساعد
- منطقة حرة في رأس جدير أو غدامس

الهدف من ذلك هو احتواء التهريب لعدم قدرة الدولة حالياً القضاء على ممتهنيه، عليه وتتم عملية الاحتواء من خلال وضع الأسس في المنطقة الحرة (الحدودية) وبعائد للدولة، وإدخال الشركات إلى هذه المناطق من منطلق رصد حجم الظاهرة والاستفادة منها اقتصاديا، ولتشجيع تجارة العبور بالتزامن مع تقوية جهاز (حرس الحدود). ولضمان الشفافية والمهنية والنزاهة في إدارة التعاقدات والمشروعات الجديدة نقترح إنشاء مجلس أعلى للمناقصات.[16]

أمام هذا الواقع المأساوي يحتاج نجاح مشروع المصالحة الوطنية، أن تكون المفوضية العليا للمصالحة الوطنية على وعي حقيقي بأهمية الدعم المادي في نجاح عملية التصالح وجبر الضرر.

أن المتتبع للشأن العام في ليبيا وخاصة فيما يتعلق بقضية المصالحة الوطنية، يلحظ غياب شبه كامل من مؤسسات الدولة الرسمية في الاهتمام بهذه القضية، لدرجة أصبح هذا الملف يستخدم في المناكفات السياسية، وعلى سبيل المثال لم نَرَ أي دور جوهري منذ تاريخ إعلان تأسيس المفوضية العليا للمصالحة الوطنية، لدرجة عجز المجلس الرئاسي على تسمية رئيسها بسبب الانقسامات السياسية، بالإضافة إلى ضعف كبير من مؤسسات المجتمع المدني في الاهتمام بهذه القضية، وأيضا ضعف الإعلام بمختلف قنواته على الاهتمام بقضية المصالحة الوطنية التي يفترض أن تخصص لها مساحات واسعة من الحوارات عبر القنوات الإعلامية الرسمية والغير رسمية لكي تساعدنا في نشر ثقافة المصالحة الوطنية؛ الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة الضغط على صنّاع القرار في ليبيا بأن التركيز على نشر ثقافة المصالحة الوطنية عبر آليات ممكنة أمر ممكن أذا توفرت النية الخالصة في نجاح هذا الملف، الذي يُعدٌ من ملفات بناء الدولة في ليبيا.

المحور الثالث

علاقة المصالحة الوطنية بآليات الدعم.

توجد علاقة بين آليات الدعم وتحقيق المصالحة الوطنية من خلال البعد القيمي للمفهوم، حيث يدور محور المصالحة الوطنية ويستهدف رأس المال البشري(الإنسان) وذلك من خلال إعطاء كل ذي حق حقه، لتحقيق المصالحة بين المتخاصمين لضمان العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد من خلال تحقيق الأمن والاستقرار وإشباع حاجاتهم الأساسية، حتى نصل إلى حياة سعيدة تضمن له مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ودون المساس بحقوق الآخرين.

بما أننا نسلّم بأن محور المصالحة الوطنية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تتركز على حماية الإنسان من الظلم والقهر والتهجير، وتهدف إلي تحقيق العدالة بين المختصمين لتحقيق الوئام المجتمعي بين أبناء الوطن الواحد، كل ذلك، في اعتقادي يحتاج إلى إعادة ضبط منظومة القيم داخل المجتمع الليبي، بهدف ترسيخ مفهوم وقيم المصالحة الوطنية، لماذا؟ لأنها

مرتبطة في الأساس بالسلوك الإنساني، وهذا السلوك هو عبارة في الأساس عن (كتلة من المشاعر والأحاسيس تهدف إلي تحقيق وإشباع رغباتها بالطريقة التي تراها مناسبة).

إذن إن بناء منظومة من القيم الإنسانية التي تهدف إلي تحقيق تلك الأهداف والطموحات والغايات، يكمن في نموذج معرفي ينطلق من ترسيخ قيم المواطنة الأساسية (العدالة–المساواة – المشاركة – المسؤولية الاجتماعية)؛[17] لأنها في الأساس هي قيم وجدانية روحية ترتكز في الأساس على تعزيز حب الوطن والانتماء إلية والمحافظة علية، غير أن هذا الإشباع المعنوي محتاج إشباع قانوني قضائي يرسخ العدالة الانتقالية وهنا يكون التداخل والتفاعل بين المصالحة الوطنية والدعائم القضائية، ولضمان تحقيق العدالة الانتقالية.

بما أن المصالحة الوطنية في بعدها المادي تهدف إلى استرداد الحقوق وجبر الضرر من خلال تعويض المتضررين من آثار الحرب والنزاع، هنا يكون التداخل بين مضمون وهدف المصالحة الوطنية وتوفر الدعائم المادية بين اطراف النزاع من خلال توزيع عادل على كافة المتضررين وخلق برامج تنموية تخفف المعاناة عليهم.

علية وبناء على ما تم ذكره، يمكن القول بأن أساس أي مصالحة وطنية هو الجانب الإنساني(الإنسان) والجانب المادي (البيئة والمكان)، وبما أن الإنسان هو رأس المال البشري في إي برنامج يهدف إلي تحقيق المصالحة الوطنية.

أذن من هو الإنسان عبارة عن كتلة من المشاعر والمعتقدات والتصورات التي تتم اكتسابها من خلال البعد المعرفي التعليم والتربية، والتي تترجم في شكل سلوك يحركها في الأساس، تلك التصورات والمعتقدات والأفكار التي يحملها، وهنا هو جوهر القضية في نجاح أي برنامج تنموي يهدف بالأساس إلي تحقيق المصالحة الوطنية، لماذا؟ لأن المصالحة الوطنية تحمل بين طياتها جانب قيمي مهم جدا لأننا اليوم في أمس الحاجة إلى تنمية تلك القيم الوجدانية من خلال ترسيخ قيم المواطنة، لماذا؟ لأن المواطنة في جوهرها قيمة أخلاقية ذات بعد شعوري وإحساسي يقوم بالأساس على مجموعة من القيم الأساسية، التي عبر عليها مفهوم المصالحة الوطنية. والشكل التالي يوضح لنا علاقة التداخل بين المصالحة الوطنية وآليات الدعم.

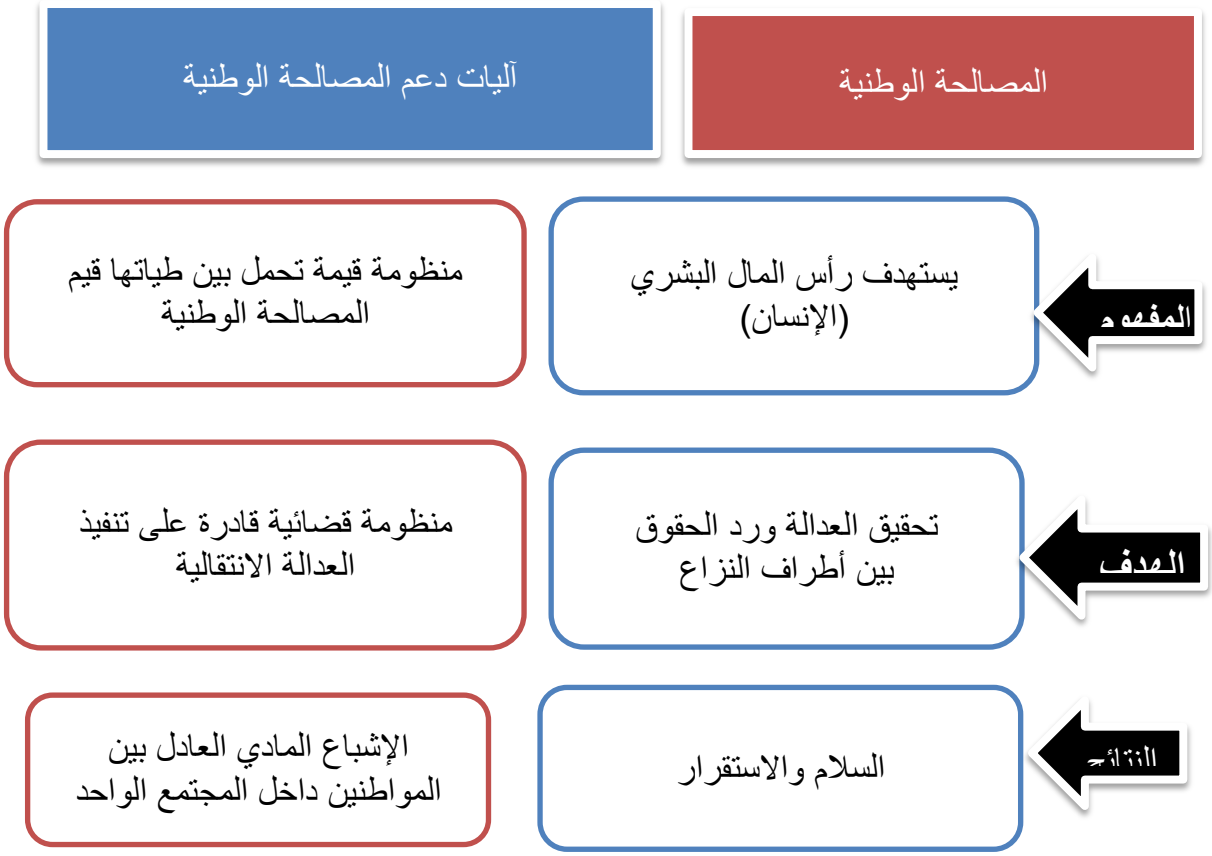
المصالحة الوطنية
آليات دعم المصالحة الوطنية
المفهوم
يستهدف رأس المال البشري (الإنسان)
منظومة قيمة تحمل بين طياتها قيم المصالحة الوطنية
الهدف
تحقيق العدالة ورد الحقوق بين أطراف النزاع
منظومة قضائية قادرة على تنفيذ العدالة الانتقالية
الغاية
السلام والاستقرار
الإشباع المادي العادل بين المواطنين داخل المجتمع الواحد

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة قضية المصالحة الوطنية من خلال البحث في الدعائم الممكنة في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال مقاربة معرفية قضائية مادية، تعالج قضية جد معقدة في ظل واقع تغيب فيه على المستوى المعرفي والثقافي أبرز قيم المصالحة التي يحتاجها المجتمع الليبي، خاصة على مستوى النخب السياسية الليبية، حيث أكدت ثلاث عشر السنوات الماضية ترسخ ثقافة المغالبة وثقافة الغنيمة وتقاسم السلطة بمنطق المنتصر والمهزوم في ظل غياب قيم التسامح والعيش المشترك، والتي تحتاج اليوم من صناع القرار ضرورة التفكير في إقامة مركز وطني يهتم بالقضايا المعرفية، ويؤسس بناء معرفي يعيد ضبط منظومة القيم الثقافية السائدة في المجتمع مما يساعد على نجاح مشروع المصالحة الوطنية.

كما تؤكد تجارب بعض الدول بأن المصالحة الوطنية إذ لم تنطلق من اعتبارات داخلية وبشراكة مجتمعية، لن تصمد طويلا؛ لأن الاستقطابات الخارجية التي عادة ما تكون معول هدم، مع ضرورة أن تتبنى الأطراف المتصارعة خيار المصالحة مبدأ أساسياً وصادقاً لكي يسهل من فرص نجاح عملية المصالحة في ليبيا.

يتضح أن مشروع المصالحة الوطنية لن يتحقق ما لم يكن مبني على مقاربة تأخذ في اعتبارها بأنها مشروع شامل يجب أن يشارك فيه كل أبناء الشعب الليبي، لِما لهذا المشروع من دور حيوي وفعال في تحقيق الاستقرار المجتمعي بصفة عامة، واستقرار سياسي بصفة خاصة، ولتحقيق ذلك يجب على الدولة المتمثلة في أياً من حكوماتها اليوم بتوفير مجموعة من الشروط والعوامل، فإذا أحسنت الدولة كيفية توفيرها وإدارتها، فسيكون هذا سبباً في نجاح المصالحة الوطنية لتتحقق الأهداف المرجوة منها، والتي من شأنها أن تحقق الاستقرار السياسي والقضائي والاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يضفي حالةً من السلم والطمأنينة للمواطن البسيط، من خلال التوصيات الآتية:

1- إنشاء مركز وطني يهتم بترسيخ قيم المواطنة، باعتبارها مفتاح لترسيخ قيم المصالحة الوطنية.
2- إنشاء قناة الحوار الوطني الليبي لتكون منبر كل الكوادر الأكاديمية، والثقافية، والفنية والرياضية، وغيرها التي يمكن لها أن تقدم محتوى هادف يساعد على نشر و ترسيخ ثقافة المصالحة الوطنية.
3- الاستفادة من الخطاب الديني المعتدل في نشر ثقافة التسامح والعفو بين الناس واسترداد الحقوق.
4- وضع محتوى هادف في المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط والعالي تساعد على نشر ثقافة وقيم المصالحة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

1على محمد محمد ، السلام والعدالة الوطنية فترة الانتقال الوطني في ليبيا، مدونات الجزيرة نت، تاريخ زيارة الموقع 2023/5/15

2 خالد التومي، الأزمة الليبية والمصالحة الوطنية، منشورات المعهد المصري للدراسات، 2020، ص1

3 الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب 1980، ص359.
4 فاطمة أحمد حامد مطر، دور الشباب الجامعي في المصالحة الوطنية، "دراسة وصفية تحليله على عينة من طلبة كلية الآداب جامعة سبها 2018" ص22
5 فاطمة أحمد حامد مطر، دور الشباب الجامعي في المصالحة الوطنية، مرجع سابق ص24
6 أنظر: أماني محمد طه، فاروق جعفر عبد الحكيم، تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2013، ص 5
7 فهد الخالدي، "المواطنة والانتماء" دور المؤسسات وواجب المواطن، صحيفة اليوم السعودية الكترونية، العدد 15492، السبت/14/ نوفمبر 2015.
8 فاطمة أحمد حامد، دور الشباب الجامعي في المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص26.
9 عبد القادر فرج المنفي "معوقات المواطنة لدي الليبيين خلال حقبة حكم القذافي وسبل علاجها" من وجهة نظر سكان مدينتي بنغازي واجدابيا، دراسة منشورة في مجلة المواطنة ، العدد الأول والثاني، ليبيا:بنغازي، 2011، ص 223.
10 مصطفي عبد الله خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، دراسة ميدانية، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهيئة دعم وتشجيع الصحافة، نفذت هذه الدراسة في شهر رمضان 2012، ثم نشرت في شكل كتاب ، دار الكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا، ط1، 2013.
11 عبدالعزيز عقيلة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2015.
12 آمال العبيدي، التنشئة السياسية في ليبيا ما بعد القذافي: دراسة تحليلية لقيم العيش المشترك في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، في العيش المشترك في ليبيا وفي مجالات جغرافية أخرى: أعمال الندوة الدولية المنعقدة بمؤسسة الأرشيف الوطني التونسي، تحرير رياض بن خليفة، تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016.
13محمد عماره سريبه، الثقافة السياسية وقضية المواطنة في المجتمع الليبي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الحسن الثاني المغرب، 2018.
14مبروكة عبدالسلام غيث فراوي، المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني "كلفة الصراع في ليبيا – التداعيات والتأثيرات" تحت إشراف وتنظيم(مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي) يومي 15–16– مايو 2017 – طرابلس.
15يوسف محمد أبوالقاسم الصيد، المصالحة الوطنية وانعكاساتها على التنمية في المجتمع الليبي(مدينة سبها نموذجا)، دراسة استطلاعية، قدمت لندوة التعايش السلمى في فزان ، سبها، جامعة سبها، 2017.

16محمود جبريل إبراهيم، الخروج من النفق، ورقة مقدمة في ندوة تونس 2017، ليبيا الخروج من النفق.
17 علـى خليفـة الكـواري، (وآخـرون)، المواطنـة والديمقراطيـة فـي البلـدان العربيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ط2، 2004،ص 55.